وظاهره وان نوى اقامة بمكة سنتين وقد مر وابن عبد السلام هو محتمل ثم ما مر انه لا يشترط فصله عن مدة اقامته قبل التشريق وانما يعتبر يوم وليلة منها

قوله وحيث افات بجز الخ فيه بحث والاوجه ان المعيب يجزيه نية الصوم الواجب وعلى القول بالتعيين على الموالية قوله الاول هي التمتع والقران وترك المحرم من الميقات ويزاد عليها دم الفوات اذ دمه انما يفصل عام القضاء وناذر المشي او الركوب اذا اطلقه واما العمرة اذا ترك احرامها من الميقات فان احرم بها ودم بقي بينه وبين مكة ما يسع الثلاثة وجب صومها والا لم يجز تاخيرها بعد التحلل قوله عقب ايام التشريق ان فعلها حج كانت اداء والا فقضاء الطواف الوداع فاداء الثلاثة وصوله مسافة القصر او وطنه

قوله او ما يمكن منها فاذا احرم للتاس وجب صوم التاسع فالعاشر وان فاته قضاؤه فور اعقب ايام التشريق ولا يأثم بالاولين لعدم تكنه من صومهما وليس التسعة عذرا في اداء الثلاثة اذا لم يتضرر به واما قضاؤها فالتسعة عذر في تاخيره وان كان على الفور كرمضان قوله قبل سادس الحجة قاله النووي واقره وقال عبد الرؤوف وتبعه ابن الجمال ليلة الخامس اذ يبيت النية ويصوم السادس والتاسع لهما انه يسن في عصفة فطر الثامن لانه يوم التشريق قوله لا اثم فيه فيكون على التراخي بخلاف ما فات بغير عذر قوله لم يجب انتظاره يستحب للناخير ان يتعرض بوجوده والا فالاول له الصوم

قوله لم يجز التاخير منافيا لما تقدم آنفا من علم وجوب الانتظار بل اشارة بجواز واشارة يستحب واجيب بحمل الاول على ما اذا اتسع وقته والثاني على ما اذا تضيق او الاول فيما اذا ترجى الوجدان من زمن الصوم والثاني فيما اذا لم يرج وجدانه كذا قيل قوله ومن توطن الخ ومثل مكة غيرها ومن توطن اقدم عزم على التوطن بمحل كما يأتي في تفصيله بما في شروح الايضاح للشيخ وعمر وابن قاسم وفي الايعاب يصير الى ان يتوطن حملا فان مات قبل ذلك فالاصل

الاوجب

لاقرب ان يطعم او يصام عنه وافقه ابن الجمال ومحل دخول وقت التسعة بوصول وطنه اذ لم يبق عليه شيء من الطواف او السعي او الحلق لعمرة حلق في وطنه جاز له صوم السبعة عقبه ولقي وصوله لما ينقطع به تمتعه بخيله قوله الثلاثة الاول هي التمتع والقران ومجاوزة الميقات وما الحق بها قد سده وهذا اطبقوا عليه وفي البيان يحتمل ان يقال لا يجب الا ثلاثة ايام ومدة امكان السير الى وطنه وهو قوي جدا كما بينته فيما لو سافر الى بلده ثاني ايام التشريق كما زعمه الحمد وان لم اقف على من نبه عليه ووقع في التحفة انه قال بلزم الكي فيما يمكن اداؤه في الحج التعبير بخمسة ايام والظاهر انه سبق قلم كما اوضحته في الاول قوله في البقيد اي التي لا يمكن فيها اداء الثلاثة في الحج الا الطواف الوداع فيفرق فيه بحالة امكان سيره من المحل الذي تمتعه الدم عليه الى وطنه وكالكي من بينه وبين مكة مسافة يوم وتردد بعد بن عادان فيما اذا كانت اكثر من يوم ولم تبلغ ليومين والذي يظهر للفقير وجوب التفريق بيومين وبين ثلاثة وتجهه في الاول قوله امكان السير يفيد انه لا يعتبر مدة الاقامة للتسير نقله ابن عادان عنهم وقال القليوبي قوله على العادة العالبة يفيد اعتبار اقامة مكة واثناء الطريق التي في الاول اقرب للمنقول ولو صام الثلاثة مسافرا صح ووجب اعتبار بقصة المدة التي يجب التفريق بها بين صومه المذكور وبين السبعة قوله حصلت الثلاثة فقط اي ولها الباقي الا ان كان لها ولا فيتم الباقي له نقله فصل في محرمات الاحرام حكمة تحريمها الخروج عن العادة ليتذكروا ما هو فيه من العبادة وتتذكر بذلك الذاهب الى الموقف الاعظم ليجازي بعمله فيحمله ذلك على الخلوص في هذه العبادة

قوله المقيد اي بالحج او بالعمرة او بهما والمطلوق عند قصد واحد منهما

قوله ستة ما زيد عليها داخل فيها قوله وراء الاذن لتقدم في الوضوء

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)